

كتاب مفتوح الى المشرّعين اللبنانيين

2010-06-26

منذ فترة غير وجيزة، وُضع مشروع قانون للحد من التدخين قيد التداول والمراجعة من قبل اللجان النيابية المختصة وتلى ذلك جلسات نيابية وندوات اجتماعية ومقالات صحفية وحلقات جامعية وابحاث علمية ودراسات وبائية. وكان طبيعياً ان تلحظ كل هذه النشاطات الوجوه العديدة لهذا الموضوع وتظهر خصائصه المتشعبة والشائكة، لأنها موضع اهتمام لعدة قطاعات في المجتمع، كمزارعي التبغ، الهيئات الرسمية كالريجي، الوزارات المعنية، الاعلان، المستوردين، اصحاب المطاعم والمقاهي، النوادي السياحية، البائعين، والقطاع الذي امثله اي الصحي والطبي. لقد مضى وقت طويل على هذه المداولات ومع اختلاف الآراء وتضارب الأفكار فإن الجميع، باستثناء شركات التبغ، متفق على ان القانون الحالي قد مضى عليه الزمن. لقد أن الاوان للمولود الجديد ان يخرج للمأ من مخاضه العسير وقد استوفى جميع المعايير المتعارف عليها من الدراسة والتمحيص والاجتهادات. أن له ان يكون قانوناً عصرياً متماشياً مع ما يجري حوله في البلدان المجاورة، ان يكون مواكباً للتقدم العلمي والصحي الذي يحصل يومياً، ان يكون مراعياً للمواثيق الدولية، ان يكون له مصداقيته وملتزمأ ادبياً واخلاقياً بما وقع لبنان عليه في الاتفاقية الاطارية الدولية للحد من التدخين، وأهم من كل هذا ان يكون محترماً لحرية الفرد وهو المعيار الأهم.

اذا ماذا نتوخى في القانون الجديد؟

1. منع التدخين في الأماكن العامة او المعدة للجمهور.

سئنا المنطق ان لبنان غير قادر على التنفيذ لأننا بلد سياحي وشعبنا "مختلف" عن بقية الشعوب. فدول عديدة ومتصدرة لأتحة البلدان الأكثر استقطاباً للسياح سبقتنا في قرارها الجريء وها هي الوقائع تدحض هذا التخوف الوهمي. وهناك مقولة ان هذا "اللبناني الفذ العنيد" سيكون متحدياً لهذه القوانين ويضرب بها عرض الحائط. ولكن هذا الفرد نفسه نراه محترماً كل هذه

القوانين حيثما حظ به الرحال في أي بلد في العالم وَصَّعَ هذه القوانين موضع التنفيذ؛ هل يتجرأ على عناده هناك؟! فزيارة للشقيقة سوريا أو وقفة في عمان أو رحلة عمل لدي أو اجازة سياحية في تركيا كافية للإقناع المغاير. اما اذا كان الهدف اعلان عقمننا كمجتمع فإذا الإنجاب مستحيل ومن الأفضل ترك الأمور على حالها والاستمرار في التغني بلبنان المتميز عالمياً كبلد مستباحة ارضه وجوه وبحره وهوائه ومياهه والخ... حتى نضحى في اسفل الدول التي تفر وتعترف بأن حرية المدخن لا تقف عند حد حتى ولو كانت مؤذية للآخرين كباراً وصغاراً. رجاءاً أعطوا المجتمع اللبناني فرصة ليبرهن انه هو ايضاً على قدر المسؤولية وان كانت تدريجية.

نحن لا نطالب بمنع زراعة التبغ والإتجار به وتدخينه ولكن ما نتمناه انه اذا خرج الفرد لأمسية ساهرة في مقهى أو عشاء في مطعم ان لا يخنق بمواد سامة وان اجتمع الشباب والشابات بأن يتنشقون هواءً نقياً وان حظ سائح في مطار بيروت ان لا يصعق لحظة وصوله لمشاهدته هذا "اللبناني العنيد" و"الشرطي العتيد" ينفخ في وجهه انبعاثات سيجارته مرحباً به في مهد الحضارات البشرية ومركز الكرامات الانسانية.

ومن باب التذكير، ان اكثر من دراسة علمية جزمت انخفاض نسبة الأزمات القلبية الحادة بعدما اقرت قوانين منع التدخين في الأماكن العامة وبرهنت الخطر الشديد على الفرد من التعرض لسوموم دخان التبغ والمضار الأكيد لجنين المرأة الحامل .

2. منع الاعلان والترويج لكل المنتوجات التبغية على جميع وسائل الاعلام المرئية والغير المرئية ومن الضروري ان تشمل استعمال وسائل الاتصال الالكترونية كالانترنت وما شابهها. لقد صدرت اصوات اعتراض على هذا البند من المجموعات المعنية مطالبة بالتأجيل لعامين على الأقل. وكنا ابدينا تفهماً لبعض الالتزامات التعاقدية لهذا القطاع ولكنه من الصعب قبول هذا المنطق للمدى المطلوب حيث ان هذه الاعلانات غايتها الأساسية ان تنصب فخاً للشابات والشباب للادمان على مادة النيكوتين. فكل يوم تأخير ستكون كلفته أعلى بكثير من خسارة النسبة القليلة من الاعلانات وفي نهاية المطاف ستتحمل الدولة اللبنانية المبلغ الأكبر بكثير لتغطية الفاتورة الصحية الباهظة لبلد يتعثر سنوياً في اقرار ميزانيته وخفض الدين العام.

3. اضافة التحذيرات الفوتوغرافية الى التحذير الكلامي على علب المنتجات التبغية جميعها وبطريقة ظاهرة للمستهلك. ان هذه الخطوة تضع مسؤولية التنفيذ على شركات التبغ وليس على

الدولة اللبنانية. ان التحذير الحالي على المنتجات التبغية معيب ولا يظهر الحقيقة الكاملة على ما يمكن ان يسببه التدخين المزمن على صحة الانسان. لا أدري عدد المدخنين بينكم ولكنني ملء اليقين ان معظمكم، ان لم يكن جميعكم، مدركون للأخطار الصحية التي يترتب عليها التدخين و متمنون لو يمكنكم الاقلاع نهائياً عن هذه الآفة البشعة. ان اي جهد جسدي من قبل المدخن كاف ان يكشف المضار التي حلت به. وبالله عليكم، كم فرد بينكم لم يحزن لأصابة قريب أو قريبة بمرض عضال او شارك في مأتم عزيز او عزيمة لوفاة مبكر نتيجة التدخين. كل ما نفعله أن نسير في الجنازة، نذرف الدموع، نلعن التدخين وبعدها نستمر في الحياة اليومية كأن شيئاً لم يكن. بربكم، الى متى الاستمرار في هذا التصرف اللا مسؤول واللا مبالي!؟

كنت اتمنى لو ان القانون يشمل ايضاً زيادة الضرائب على المنتجات التبغية لأنه من أنجح الوسائل في الحد من التدخين. ان التخوف من ان هذا الاجراء قد يزيد من نسبة التهريب هي الحجة التي تستعملها شركات التبغ للمحافظة على مكاسبها المادية في اسواق بلدان العالم الثالث وبعض الأحيان بتسهيل منها. ان التعاون مع الدول المجاورة يساعد في هذا الخصوص و اذا طبق بند الصور الفوتوغرافية على المنتجات التبغية، تبقى السلع المهربة مفضوحة ولا يمكن تسويقها بالسهولة نفسها الا اذا استمر الحال على ما هو عليه الآن وان اي زيادة على هذه السلع ستطال المُهَرَّبَ منها ايضاً. منذ ايام، سمعنا وزيرة المال وهي شبه معتذرة على عدم نية الدولة زيادة الضرائب على المنتجات التبغية في ميزانية العام الحالي. وحبذا لو يتغير هذا الموقف في الميزانية القادمة.

انا لا اشكك ابدأ بأن المجلس النيابي هو سيد نفسه وصاحب كلمة الفصل في التشريع وانه قادر على ان يبرهن مصداقيته في ابرام القوانين وانه قادر على اظهار لبنان بوجهه الحقيقي فيما يتعلق بهذا الموضوع وان يقول للعالم اجمع انه هيئة مسؤولة حين تكون الدعوة لوضع صحة الفرد اللبناني وصورته البهية والحضارية فوق مصالح الجميع.

ان المجلس النيابي منعقد الآن وانتم ايها السادة النواب الكرام امام فرصة تاريخية لوضع الأمور في نصابها الصحيح، كما فعلتم مؤخراً لأمر حياتية اخرى. ان اي مزيد من التأخير في اقرار القانون الجديد سيعكس سلباً على لبنان في محافل منظمة الصحة العالمية وفي مؤتمر الأطراف الرابع الذي سيعقد الخريف المقبل في الأروغواي. ان المماثلة في الاقرار او عدمه سيظهر مجدداً لبنان بلداً عاجزاً ومقصراً بين بلدان شرق الأوسط وآسيا كما كان الحال في اجتماع

2008. في ذلك المؤتمر، كان لبنان البلد الوحيد بين دول شرق الأوسط الغائب عن هذه المداولات. أهيب برئاسة المجلس، والموصوفة بحنكته ومعرفتها بالأمر بأن تعطي هذا الموضوع الأولوية الذي يستحقه في هذه الجلسات النيابية الخاصة وان تمنحنا "الأمل" المنشود لحماية الفرد اللبناني. وأناشد رئيس الحكومة وهو رمز الشباب وتطلعاته ان يعطي حياة افضل لجيل "المستقبل". واتمنى ان نصلح هواء لبنان ونعيد نقائه بأن نقر "التغيير" للكثير من المعايير، واتطلع قدماً للمسير مع "التقدمي" وان ننتفض على حالنا التبغي المأساوي مع "المردة" وان نسعى جاهداً "للوفاء" بالتزامنا امام المجتمع الدولي وان نلتحق "بالكتائب" العديدة والمطالبة بالحد من مضار التدخين. واغتنم الفرصة لأطالب سيد القصر في بعيدا ليشمل سعيه الحثيث "لبناء دولة القانون والمؤسسات" ان يكون للبنان قانون عصري للحد من التدخين مبنياً على توصيات وزارة الصحة العامة ولجنتها المختصة . هذا لبنان الذي نريد ومعكم جميعاً، وبقيادتكم، وحكمتكم، ومسؤوليتكم نبنيه. في موسم "المونديال" هذا، الكرة في ملعبكم وبين اقدامكم، وكلنا ترقباً لتسجيل الهدف المرجح ومعه الفرحة المرجوة.

بقلم الدكتور غازي الزعتري

رئيس دائرة الباثولوجيا والطب المخبري في الجامعة الأميركية في بيروت و رئيس اللجنة العلمية لتنظيم المنتجات التبغية في منظمة الصحة العالمية